وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٨/١٠/٢١ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١٢/٣١ ؛

قـــــرر :

مادة ١ – اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٣٨٤٠٠٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وأربعة وثمانون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٣٥٤٩٩٥ ج (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وأربعة وخمسون ألفًا وتسعمائة وخمسة وتسعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٩٠٠٥ ج (فقط تسعة وعشرون ألفًا وخمسة جنيهات لا غير) .

مادة ٢ – ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/١٢/٣١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد ابو شادى